لو شئت فيكون نصفه دينا على شريكك وكذا الحكم لو صالح على العتق ان رضي بنهما
ولو اتلف شيئا كبيرا الا على عمارة دان عن محمد فرحام بينهما اندم بيت منه او اجتمع
الى قدر دمرية وابى احدهما ليكبر ويقال للاخر ان شئت فابنه انت وخذ من غلته
نفقتك ثم ترتيب قصير فراس دس والشيخان نص فقارات يتقبلان البناء
فترك احدهما العلو ودفع البناء الى الاخر فذهب فضاع بنى الباقي بدفعه الى
غيره لشركتهما فاخذ احدهما كما خذ شريكه نصف ما بناه العقار من العصر الثالث
والثلثين رجلا شركا شركة عنان وعمل احدهما وغاب الاخر فلما حضر الغائب
اعطاه نصيبه من الربح ثم غاب الحاضر وعمل الغائب بعد ما حضر وربح وابى ان يعطي
حصة شريكه من الربح ان كان الشرط ان يعمل احدهما وشئ فاكثر تجارتهما من الربح فهو
بينهما على الشرط عمل كل واحد منهما على حدة او عملا معا ان مرض احدهما اولم يعمل
وعمل الاخر فهو بينهما على ما شرطه والشركة فاسدة عمل احدهما مرض ان اخرا وغيبته ما لم يحط
الربح عمله كعملهما وليس له ان يمتنع الا خوف العمل بعذر او بغير عذر ان
العقد لا يرتفع بمجرد امتناعه واستحقاق الربح بحكم الشرط لا العمل بدليله
فرق فصل في الشركة وما ليس كذلك الشركة اذا وقع في آخر بقرة ما يعلف ليكون
الحارث بينهما نصفين ما لم يرث كل نصيب البقرة وعليه لربها عمل الدفوع اليه
وعمق العلف ما لم يمض على ذلك زمان واتخذ المدفوع اليه لبعض اللبن مضلا والتفقة
فاتم فزيده فاكما فاما فزيده من اللبن فهو لهما كذا وما اكتنه المدفوع اليه مصلا
فهو للمدفوع اليه وانقطع قول مالك عنه استبدال الاسم والعهد على المدفوع اليه
لصاحب البقرة منذ ذلك اللبن وعليه اذا وقع دجاجة الى ان يكون السمن

السقاية بينهما فلو ان المدفوع اليه رفع البقرة او الدجاجة الى رجل فباعها نصف فهلك فزيده
فالمدفوع اليه الا اولى من غلو المدفوع اليه لبقاء البقرة الى الربح فلهما ان المكان
العرف فاما رضا صاحب العصد الثاني والثلثين مركب الجاحة وفرالقيمة
احد الشريكين او استقل الوقف كله بالنفيه بدون اذن الخر فعليه اجرة حصة
الشريك سواء كان وقفا على كنا هما او موقوفة لكل منفلان وفرالمكان الشريك لا يلزم
الاجر على الشريك اذا استقل كله وان كان معدا للاجارة وليس للشريك الذي لم
يستقل الوقف ان يقول للاخر انا استقله بقدر ما استقلته لان المنافع انما تكون بعد
الحصومة انتهى فعلى هذا فوله الخصاف لا يستوجب الخراجة معنى قبل السكنى لو
طلب ان يجعل عليه شيئا اما بعد السكنى فلا اجرة واجبة عليه من الجراريق ترجيح قول
ولا يقسم وان وقف على اولاده من كتاب الوقف ارض بين جلين فباب احدهما
على محمد صاحب الشركة ان يزرع نصف الارض فرالسنة ان نية ان اراد
ان يزرع فانه يزرع النصف الذي كان زرع اولا فلو ان كان الارض نصفين الزراعة
اولا تنفع ولا تضر ولا تفصل ولان يزرع الكل فانا حضر الباب كان له ان ينفع
بالارض شركة من كتاب الوقف وعلى هذا اكرى الباب راضيا دلالة وان علم ان
الزرع تنقص الارض كان له ان يترك الزراعة بنفسه ويزيد به اجرة لا يكون للحاضر ان يزرع
منها شيئا اصلا وفرالوا المشتركة اذا غاب احدهما وقف الحاضر انه لو لم يكن
يخرب الدار عن محمد ان الحاضر ان لم يكن فرالكل فيه صيانة ما لم الغائب فان كان
رضي بعضه وعذري لا ان لم يكن كل الدار وان كان لا يخاف خراب الدار يترك
السكنى اذا كان يسلم الكل لا نفقة لها لان فرالكل يتحصين نفقة الغائب والحاضر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)